الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة
الجلسة ٥
المعقودة يوم الخميس
٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الخامسة

الرئيس : السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية)

ثم : السيد تومكا (تشيكوسلوفاكيا)
(نائب الرئيس)

ثم : السيد ظريف (الرئيس) (جمهورية إيران الإسلامية)

المحتويات

البند ١٣١ من جدول الأعمال : تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الخامسة والعشرين (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.6/47/SR.5
4 November 1992
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

البند ١٣١ من جدول الأعمال : تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الخامسة والعشرين (تابع) (A/47/17 ؛ A/47/454)

١ - السيدة زازوبولوس (شيلي) : أشارت إلى أن انعقاد الدورة الأخيرة للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي وافق الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء اللجنة والاحتفال بعقد الأمم المتحدة للقانون الدولي ، وبهذه المناسبة خصص أسبوع لعقد مؤتمر بشأن القانون التجاري الدولي ، وهو مؤتمر حقق نجاحا فائقا .

٢ - وفيما يتعلق بمشروع القانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية ، أحرزت اللجنة تقدما ملحوظا في النظر في المواد ١٦ و ١٧ و ١٨ . ودارت حول المادة ١٦ ، المتعلقة بالمسؤولية عن القصور دون تنفيذ أمر الدفع ، مناقشة مستفيضة ، لأنها تقترح معايير للمسؤولية الموضوعية والذاتية . وتم النظر كذلك فيما إذا كانت المسؤولية تنبثق عن القصور دون التنفيذ أو عن الاثراء غير العادل . وفي ذلك الوقت ، دعت شيلي إلى الإبقاء على فكرة المسؤولية الموضوعية للمصارف في التحويلات الدائنة الدولية لأنها لا تتطلب الاقتران بتقصير أو برهان . ولتحقيق التوازن في الاضطلاع بهذه المسؤولية ينبغي استبعاد الخسارة غير المباشرة وقصر المسؤولية على دفع الفائدة . فهذا هو الرأي السائد في اللجنة التي انشأت فريق صياغة يتألف من مختلف البلدان ، بما فيها شيلي ، لصياغة نص نهائي . وقد أعد هذا الفريق نصا جديدا للمادة ١٦ يتألف من ثماني فقرات ، واعتمدت اللجنة هذا النص الذي أصبح المادة ١٧ الخالية من القانون النموذجي . وأصبحت الفقرة ٨ من النص الأصلي المادة ١٨ الجديدة .

٣ - وفيما يتصل بالمادة ١٧ التي نظرت فيها اللجنة ، كانت المسألة الأكثر إثارة للجدل هي الفقرة الثانية المتعلقة بالوفاء بالالتزام الأصلي من خلال تنفيذ التحويل الدائن الدولي . والواقع أنه يمكن أن تستند هذه التحويلات إلى سابقة هي وجود علاقة تعاقدية أصلية بين المصدر والمستفيد يكون فيها التحويل بمثابة آلية للوفاء بالتزام نابع عن هذه العلاقة الأصلية . ومع ذلك ، هناك العديد من الحالات المخالفة لذلك . وعليه ، يتعين إعادة تأكيد المبدأ القائل بأن التحويل الدائن هو عملية مجردة مستقلة عن الغرض المتوخى منها والآثار المترتبة عليها ، ولا تمس بالعلاقة الأساسية أو الأصلية بين المصدر والمستفيد . وعلى هذا الأساس ، اقترحت شيلي حذف الفقرة ٢ من المادة ١٧ . وكان هذا هو الرأي السائد ، وقد قدم اقتراح بالغاء الفقرة المذكورة وإيرادها كحاشية بالنسبة للدول الواضعة للقانون النموذجي والتي تود إدراجها في تشريعاتها الوطنية . وقد أعد فريق الصياغة الحاشية والنص النهائي للمادة ١٧ التي أصبحت المادة ١٩ الحالية في القانون النموذجي .

(السيدة زازوبولوس ، شيلي)

٤ - وأثيرت مسألة ما إذا كان ينبغي إلغاء المادة ١٨ أو الاحتفاظ بها في القانون النموذجي . وليس من شك في أنه إذا حذفت هذه المادة سيفتقر القانون النموذجي إلى قاعدة بشأن تنازع القوانين ، ولكن يمكن في الوقت ذاته سد هذه الفجوة باتفاقية تعد تحت رعاية مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص الذي أدرج هذا البند بالفعل في جدول أعماله . وبهذا فبالاضافة إلى الحصول على النص القانوني المنشود ، سيتعزز هدف التعاون بين اللجنة والهيئات الدولية الأخرى في المهمة المشتركة ألا وهي توحيد القانون التجاري الدولي .

٥ - ويرى وفد شيلي أن القانون النموذجي يحقق غرض التنسيق والتوحيد التدريجيين للقانون المنظم للتجارة الدولية والذي تجري فيه نسبة كبيرة من المدفوعات من خلال التحويلات الدائنة الدولية ، الكترونيا أو كتابة . ومن شأن هذه الآلية الملائمة السريعة المضمونة أن تحث خطى العمليات وتحمي مصالح كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو . وشيلي واثقة من أنه سيكون لديها في المستقبل القريب تشريعات يتجلى فيها القانون النموذجي . وتعتزم نشر مضمون هذه التشريعات من خلال المؤتمرات والحلقات الدراسية والموائد المستديرة ، وأن تشرك في هذا النشاط والأنشطة الأخرى كليات الحقوق والاقتصاد في مختلف الجامعات ، فضلا عن تعزيز البحث في الموضوع .

٦ - وفيما يتعلق بالدليل القانون لصفقات التجارة المكافئة الدولية ، قالت إن وفدها اشترك بنشاط في صياغة النص بالاسبانية لضمان الاستعمال الصحيح للمصطلحات القانونية . وترى شيلي أن الدليل وإن كان يفتقر إلى قوة القانون الملزمة ولا يؤدي وظيفة توحيدية ، فإنه يمثل صكا ييسر للأطراف المعنية إعداد عقود ملائمة للتجارة المكافئة .

٧ - وفيما يتصل بالمشاكل القانونية للتبادل الالكتروني للبيانات ، يشير وفدها إلى أن القانون عموما يستجيب بشيء من التأخير للمطالب التي يقتضيها منه المجتمع . ولحسن الحظ ، ففي حالة التبادل الالكتروني للبيانات يقوم القانون بذلك بالتوازي مع الاحتياجات الناشئة عن العمليات التجارية . وتعلق شيلي أهمية فائقة على الاتصالات الالكترونية وتجهيز البيانات ، ولهذا تؤيد وضع نظام قانوني معمم في حينه ينطبق على أغلبية الدول ويعزز سرعة وسلامة المبادلات الاقتصادية والتجارية .

٨ - وفيما يتعلق بمشروع القانون النموذجي للاشتراء ، من المأمول الفراغ من العمل كليا واعتماد المشروع في الدورة السادسة والعشرين للجنة ، التي ستعقد في فيينا في عام ١٩٩٣ . والقانون النموذجي المقبل هو مجموعة من القواعد الموحدة التي تضمن توازن مصالح جميع الأطراف المعنية في هذا النوع من العقود .

(السيدة زازوبولوس ، شيلي)

٩ - ويصح الشيء نفسه على الكفالات وخطابات الاعتماد الضامن . وتلجأ شيلي في كثير من الأحيان إلى تعاون الشركات الدولية لتنفيذ الأشغال العامة أو الخاصة الهامة . وإن ضمان التوقيع على العقد الممنوح ، وضمان التنفيذ الكامل للعمل المعني وسيره ، يتطلبان قانونا موحدا يوفر حماية كافية لمصالح ممتلكات الدولة والشركات المعنية في حالة عدم التنفيذ .

١٠ - وبخصوص موضوع آخر ، يود وفدها أن يشير إلى قرار الجمعية العامة ٥٦/٤٦ باء الذي يطلب إلى اللجنة الخامسة أن تنظر ، من أجل تأمين المشاركة الكاملة لجميع الدول الأعضاء ، في منح مساعدة للسفر لأقل البلدان نموا الأعضاء في اللجنة ، والذي يوصي بأن تقوم اللجنة بترشيد تنظيم عملها والنظر خاصة في عقد اجتماعات متعاقبة لأفرقتها العاملة .

١١ - وأخيرا تحث شيلي ، كما أشارت في بيانها المشترك مع غيرها من بلدان مجموعة ريو دي جانيرو ، على عقد مؤتمر دولي للقانون العام ينتفع من الموارد البشرية القيمة لأوساط القانون الدولي .

١٢ - السيد أوردز هونيكيدزي (الاتحاد الروسي) : قال إن مؤتمر اللجنة بشأن القانون التجاري الدولي ، الذي جرى توخيه كمساهمة من اللجنة في أنشطة عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي ، كان حدثا هاما إذ وفر محفلا لاجراء مناقشة متعمقة حول التقدم المحرز في توحيد وتنسيق القانون التجاري خلال الـ ٢٥ سنة من وجود اللجنة وكذلك حول آفاق عملها في المستقبل .

١٣ - ومن منجزات اللجنة في دورتها الأخيرة يمكن ذكر اعتماد مشروع القانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية ، الذي يرسي الأساس لتوحيد تشريعات مختلف البلدان في ميدان التحويلات الدائنة بوسائل الكترونية أو مستندية . وتجدر الإشارة كذلك إلى العمل المنجز فيما يتعلق بالدليل القانوني لصفقات التجارة المكافئة الدولية وبمسألة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وتتجلى النتائج الهامة التي حققتها اللجنة في المناقشة المتزايدة حول القواعد التي وضعتها . فهناك الآن ٣٤ دولة طرفا في اتفاقية عقود البيع الدولي للبضائع ؛ وانضمت ٨٦ دولة إلى اتفاقية إقرار وإنفاذ قرارات التحكيم الأجنبية ؛ ووقعت ١٣ دولة على اتفاقية فترة التفاهم في البيع الدولي للبضائع . كما قامت ٧ دول ، بالإضافة إلى ٤ ولايات في الولايات المتحدة ، بسن تشريعات تستند إلى القانون النموذجي للتحكيم الذي وضعته اللجنة . ولا حاجة للتشديد على أهمية زيادة اشتراك الدول في مختلف الاتفاقيات التي رعتها اللجنة .

(السيد أوردز هونيكيدزي ، الاتحاد الروسي)

١٤ - وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ أعلن الاتحاد الروسي خلافته للاتحاد السوفياتي سابقا وأخذ على عاتقه ، منذ ذلك التاريخ ، الالتزامات والحقوق المقررة في الميثاق وغيره من صكوك الأمم المتحدة ، بما في ذلك الصكوك المعتمدة في اطار اللجنة . وهو يرى أن باستطاعة الدول الأخرى من رابطة الدول المستقلة أن تقدم أيضا مساهمتها الخاصة بغية زيادة تعزيز التعاون في ميدان القانون الدولي .

١٥ - ويرى الاتحاد الروسي أنه يمكن تقييم عمل اللجنة تقييما ايجابيا . ومع ذلك ، طرحت في مؤتمر اللجنة بشأن القانون التجاري الدولي بعض المسائل التي يتعين معالجتها بما في ذلك ، تنظيم مختلف جوانب صفقات تجارة البضائع . وعلى سبيل المثال ، من الملائم وضع قواعد مناسبة لاستكمال النصوص الحالية لبعض الأمور التي لم تعالج معالجة كافية في اتفاقية عقود البيع الدولي للبضائع الموقعة في فيينا في ١٩٨٠ .

١٦ - ومن هذه الأمور تجدر الإشارة إلى مشكلة المسؤولية عن نوعية البضائع أو المنتجات التي كانت موضوعا للبيع على الصعيد الدولي ، على أساس ضمانات مكتوبة واردة في شروط العقد . وبالرغم من ذكر هذه المسألة لدى مناقشة اتفاقية فيينا ، فان الضمانات لم تتقرر كتابة . ومن الواضح أن أي قواعد توضع في هذا الصدد ستنطبق انطباقا فرعيا شأنها شأن الاتفاقية ذاتها .

١٧ - وهناك موضوع آخر تجدر معالجته وهو توحيد نظام الشروط الجزائية أو الغرامات لعدم الوفاء بالعقد . وفي ١٩٨٣ ، وضعت اللجنة بعض القواعد بهذا الصدد ، ولكن تأجل النظر في المسألة لأنها لم تحظ بدعم كاف . ويقترح وفده العودة إلى النظر في هذه المسألة في اطار التعاون الاقتصادي والتجاري .

١٨ - ومن ناحية أخرى ، وتوخيا لتوحيد القانون التجاري الدولي ، يتعين تعزيز تطوير التحكيم التجاري : ومن المناسب لهذا الغرض العمل على اللجوء المنتظم إلى التحكيم التجاري في شتى الصفقات ، مثل تحويل المستندات .

١٩ - وأشار إلى أن منظمات أخرى تعمل كذلك على وضع نصوص قانونية ؛ بل أن بعضها يقدم مساعدة مالية وتقنية إلى البلدان في سن تشريعات . وبغية كفالة توحيد النظم القانونية وتلبية متطلبات التقدم الاقتصادي في البلدان النامية والدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ، ينبغي للجنة مواصلة عملها ودعوة منظمات أخرى إلى التعاون في الجهود الرامية إلى تنسيق القانون التجاري الدولي . وفي هذا الصدد ، طلب إلى الأمانة إبلاغ اللجنة دوريا بالعمل الذي تقوم به المنظمات الأخرى في هذا الميدان .

٢٠ - الآنسة كيتي (كوت ديفوار) : قالت إن وفدها يرحب باعتماد القانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية والدليل القانوني لصفقات التجارة المكافئة الدولية . ولا جدال في ضرورة القانون النموذجي ، لاسيما لأنه ينطبق على التحويلات الالكترونية والمستندية على السواء . وسيكون الدليل القانوني مفيدا للغاية بالنسبة للبلدان النامية التي تلجأ بصورة متزايدة إلى صفقات التجارة المكافئة نظرا لتقلبات أسعار العملة ، وتدهور معدلات التبادل التجاري ، والمديونية .

٢١ - ويلاحظ وفدها مع الارتياح أن اللجنة قد سلمت بضرورة النظر في الجوانب القانونية للتبادل الالكتروني للبيانات وإعداد قواعد عملية في هذا الصدد ، دون اتخاذ موقف من الصياغة والمضمون النهائيين للقواعد . كما يرحب وفدها بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالاشتراء وخطابات الاعتماد الضامن .

٢٢ - ومع ذلك ، ينبغي للجنة ألا تحقق في أعمالها هدف الفعالية فحسب ، بل أيضا العدالة والمساواة ، واضعة في اعتبارها مصالح البلدان النامية . وإلى جانب المناقشة بين أنصار القانون العام والقانون الروماني ، من المهم التصدي لحالة البلدان الفقيرة التي تعاني ، بصرف النظر عن تقاليدها القانونية ، من آثار حالة اقتصادية مفجعة ، ولهذا تحتاج إلى التعاون الاقتصادي الدولي لتنسيق وتوحيد القانون التجاري وبالتالي تنميتها .

٢٣ - وفي هذا الصدد ، يرحب وفدها بانعقاد مؤتمر اللجنة بشأن القانون التجاري الدولي الذي أتاح للاخصائيين في هذا المضمار فرصة لمناقشة النتائج المحققة في التوحيد والتنسيق التدريجيين للقانون التجاري الدولي . وينبغي على نفس النهج النظر في إمكانية قيام اللجنة بتقديم المساعدة إلى جميع البلدان النامية لتمكينها من الاشتراك في أعمالها أو ، كبديل لذلك ، إقامة نظام للمساعدة على سبيل التعاقب .

٢٤ - السيد ديلون (فرنسا) : قال إن القانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية المعتمد في الدورة الخامسة والعشرين للجنة يمثل مساهمة هامة في وضع إطار قانوني موحد ينطبق على جميع التحويلات الدولية ، الالكترونية منها والمستندية ؛ ويجيز اللجوء المتزايد إلى التحويلات كوسيلة للدفع في التجارة الدولية ، كما سيتيح تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية المتناسقة بين الدول ذات النظم القانونية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة . وهو يسد كذلك الفراغ القانوني الذي تجري فيه حاليا التحويلات الالكترونية للأموال .

٢٥ - وللجنة أن تفخر كذلك باعتماد الدليل القانوني لصفقات التجارة المكافئة الدولية . وحيث أن جزءا كبيرا من التجارة الدولية يجري حاليا في شكل صفقات من هذا النوع ، سيكون الدليل مفيدا للغاية بالنسبة للأطراف في هذه الصفقات .

(السيد ديلون ، فرنسا)

٢٦ - وقد أتاح مؤتمر اللجنة بشأن القانون التجاري الدولي فرصة لتقييم العمل الذي أنجزته اللجنة واستعراض آفاق زيادة تطوير القانون التجاري الدولي . ويرحب وفده أيضا بالحلقتين الدراسيتين الإقليميتين اللتين نظمتا مؤخرا في فيجي ، عن التدريب في ميدان القانون التجاري الدولي ، وفي المكسيك ، عن التحكيم التجاري الدولي .

٢٧ - ويتسم استمرار عمل الفريق العامل المعني بالممارسات التعاقدية الدولية ، وخاصة إعداد نص عن الكفالات المستقلة وخطابات الاعتماد الضامن ، بأهمية بالغة ومن شأنه أن يساهم في توحيد آليات نسخ العقود وتعزيز الثقة اللازمة لزيادة التدفقات التجارية .

٢٨ - ويتسم وضع مشروع القانون النموذجي للاشتراء بأهمية بالغة أيضا نظرا لأنه سيشجع الدول التي هي على استعداد لإصلاح تشريعاتها في هذا المجال ويساعد على تلافي المزيد من التفاوتات .

٢٩ - وأخيرا فقد أحرز الفريق العامل المعني بالقضايا القانونية للتبادل الالكتروني للبيانات تقدما هاما في الدورة الخامسة والعشرين للجنة ، وخاصة في وضع نهج مرن إزاء المشاكل المطروحة وفي تنمية التعاون بين مختلف المنظمات الدولية المعنية بهذه المسألة (اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، والاتحادات الأوروبية ، وغرفة التجارة الدولية) . وينبغي أن يكون وضع العقود ، ومسألة الأدلة ، ومسؤولية الأطراف الثالثة ، موضوعا لجهود الفريق العامل على سبيل الأولوية في السنوات القادمة .

٣٠ - ويلاحظ وفده أن اللجنة تشكل هيئة لا غنى عنها لوضع وتطوير القانون التجاري الدولي ، ويعرب عن الأمل في أن يستمر الفريق العامل المعني بالتبادل الالكتروني للبيانات في أعماله لصالح المجتمع الدولي .

٣١ - السيدة لي ياندوان (الصين) : أشارت أولا إلى مشروع القانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية فقالت إن حكومة الصين تعتبر المسؤولية والأضرار مسألة موضوعية ، أي أن التزام مصرف متلق بالتعويض عن خسارة الفائدة لا ينبغي أن يتوقف على التنفيذ الصحيح أو غير الصحيح للتحويل .

٣٢ - وقد شرعت اللجنة في عملها بشأن مشروع الدليل القانوني لصفقات التجارة المكافئة الدولية في ١٩٨٨ . ويتناول الدليل القانوني أساسا جميع أشكال التجارة المكافئة المتبعة حاليا ، ولئن كان لا يعزز أو يشجع التجارة المكافئة الدولية ، إلا أنه سيساعد في إقامة علاقات تعاقدية عادلة ومتوازنة بين الدول المشاركة فيها . وتمثل التجارة المكافئة جزءا كبيرا من الأنشطة التجارية في الصين وسيؤدي الدليل القانوني دورا مفيدا للغاية لصالح بلدان العالم الثالث بما فيها الصين ، وغيرها من البلدان والمناطق في التجارة المكافئة .

(السيدة لي ياندوان ، الصين)

٣٣ - وستؤدي مصطلحات التجارة الدولية لعام ١٩٩٠ المقدمة من غرفة التجارة الدولية إلى اللجنة لاعتمادها ، دورا هاما في تنظيم وتيسير التجارة فضلا عن تعزيز التجارة والتنمية الدوليتين .

٣٤ - ويدل انعقاد مؤتمر اللجنة بشأن القانون التجاري الدولي على المنجزات الهامة التي حققتها اللجنة في تنسيق وتوحيد القانون التجاري الدولي منذ إنشائها قبل خمسة وعشرين سنة . وأصبحت مجموعة المعاهدات الدولية والوثائق القانونية التي قامت اللجنة بوضعها وتنسيقها متزايدة التأثير في التجارة الدولية ، ومن أبرزها اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع . كما وضعت اللجنة وثائق قانونية مثل القانون النموذجي للتحويلات الدائنة والقانون النموذجي للاشتراء .

٣٥ - وبفضل العمل الذي انجزته اللجنة والمنظمات الدولية الأخرى في العقود الأخيرة ، فقد تحقق تقدم ملحوظ في توحيد القانون التجاري الدولي مع تجاوز العقبات الناشئة عن تنوع قوانين مختلف الدول . وتعرب حكومتها عن الأمل في أن تواصل اللجنة عملها بشأن تنسيق وتوحيد القانون التجاري الدولي .

٣٦ - ويرى وفدها أن من الضروري تغطية نفقات سفر المندوبين من البلدان النامية ، وخاصة أقل البلدان نموا ، كي يشارك أعضاء من جميع المناطق وجميع النظم الاقتصادية والقانونية مشاركة كاملة في أعمال اللجنة .

٣٧ - ويتوقف تحديث بلدها على تعزيز وتوسيع تعاونها الاقتصادي والتجاري مع البلدان الأخرى وعلى وجود بيئة قانونية سليمة . وتعلق حكومتها أهمية كبرى على أعمال اللجنة وهي على استعداد للمساهمة في توحيد وتنسيق البيئة التجارية الدولية .

٣٨ - السيد محمد (نيجيريا) : قال إن تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الخامسة والعشرين يدل بوضوح على أن اللجنة تنهض بفعالية بمسؤولياتها بوصفها الهيئة القانونية الأساسية في منظومة الأمم المتحدة في ميدان القانون التجاري الدولي . ولهذا قام بلده بالتوقيع أو التصديق على مختلف الاتفاقيات والقوانين النموذجية التي وضعتها اللجنة .

٣٩ - وسيساهم اشتراك خبراء من جميع الدول الأعضاء في دورات اللجنة مساهمة كبيرة في إضفاء طابع عالمي على الاتفاقيات أو القوانين النموذجية التي تضعها ، ولهذا من المهم محاولة إيجاد سبل ووسائل لمساعدة الخبراء من البلدان النامية لتمكينهم من الاشتراك في دورات اللجنة وأفرقتها العاملة .

(السيد محمد ، نيجيريا)

٤٠ - ويشكل انعقاد مؤتمر اللجنة بشأن القانون التجاري الدولي أثناء دورتها الخامسة والعشرين انجـازا هامـا ، ويحث وفده الأمانة العامة على نشر أعمال الحلقات الدراسية لتمكين المهنيين والباحثين ، وخاصة من البلدان النامية ، من الاستفادة منها .

٤١ - وسيساهم اعتماد القانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية ووضع الدليل القانوني لصفقات التجارة المكافئة الدولية ، مساهمة هامة في تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية المتناسقة ، كما سيعود بالفائدة على البلدان النامية العاملة في صفقات التجارة المكافئة .

٤٢ - ولا تزال أزمة ديون البلدان النامية تشكل عقبة هامة في سبيل النمو الاقتصادي . ولم يتم تماما التصدي لهبوط أسعار السلع الأساسية التي تصدرها أغلبية البلدان النامية . ولا يزال يجري استغلال ضعف هذه البلدان في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف . ويعرب وفده عن الأمل في أن تواصـل اللجنـة وضـع الصكوك التي تمكن الدول من حل مشاكلها في ميدان القانون التجاري الدولي .

٤٣ - ولا ينبغي السماح باستمرار الاتجاه الحالي الذي تشكل فيه الحواجز التجارية والتفاوت المتزايد بين الدول الغنية والفقيرة مدعاة لعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي . وينبغي التصدي للاختلالات الاقتصادية والشروط التمييزية للتجارة بين البلدان في حينها .

٤٤ - السيد مولنار (هنغاريا) : قال إن وفد هنغاريا هو الذي اقترح تضمين جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة عشرة للجمعية العامة بندا جديدا أدى بعد سنتين إلى إنشاء اللجنة في الدورة الحادية والعشرين للجمعية العامة . وأشار مع الارتياح إلى أن انعقاد مؤتمر اللجنة بشأن القانون التجاري الدولي أتاح فرصة لتقييم منجزات اللجنة وتحديد المهام التي ينبغي تحقيقها في المستقبل . ويعتبر تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الخامسة والعشرين دليلا آخر على أهمية أنشطتها .

٤٥ - وكان أحد المنجزات الرئيسية للدورة الخامسة والعشرين هو اعتماد القانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية الذي سيوفر أساسا مفيدا لوضع تشريعات وطنية بشأن الموضوع .

٤٦ - ولئن كان الدليل القانوني لصفقات التجارة المكافئة الدولية لا يشجع التجارة المكافئة ، إلا أنه سيعود بالفائدة على البلدان المشاركة في هذه الصفقات .

٤٧ - وهو يرحب باقتراح اللجنة تحديد القضايا القانونية للتبادل الالكتروني للبيانات ووضع قواعد عملية في هذا الميدان .

(السيد مولنار ، هنغاريا)

٤٨ - ويعلق بلده أهمية كبرى على العمل المنجز بشأن الجوانب القانونية للاشتراء ، ويلاحظ مع الارتياح أن الفريق العامل المعني بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد قد فرغ من صياغة القانون النموذجي للاشتراء الذي ستنظر فيه اللجنة في دورتها القادمة .

٤٩ - وتتسم أنشطة التدريب والمساعدة في ميدان القانون التجاري الدولي بأهمية بالغة ، وهو يؤيد الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتنفيذ برنامج واسع للتدريب والمساعدة بغية زيادة التعريف بمنجزات اللجنة .

٥٠ - السيد تومكا (تشيكوسلوفاكيا) ، نائب الرئيس ، يرأس الجلسة .

٥١ - السيد مارتنس (المانيا) : قال إن من دواعي سروره الإشارة إلى أن اللجنة فرغت خلال السنة المستعرضة من القانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية ومن الدليل القانوني لصفقات التجارة المكافئة الدولية في دورتها الخامسة والعشرين . وبلغت هذه الدورة ذروتها في انعقاد مؤتمر اللجنة بشأن القانون التجاري الدولي الذي مثّل مساهمة في أنشطة عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي وأتاح للجنة فرصة لتقييم منجزاتها واستنباط أفكار لعملها في المستقبل . ويعرب وفده عن الأمل في أن تنشر اللجنة على الأقل الوثائق الرئيسية المعروضة على المؤتمر وبيانات "المعبرين عن الممارسة الدولية" في شكل ملائم ، وعلى سبيل المثال في شكل حولية . ودل المؤتمر بوضوح على أن اللجنة هي المؤسسة الوحيدة المعترف بها عالميا والناشطة دوليا في ميدان تنسيق وتوحيد القانون التجاري الدولي .

٥٢ - وفيما يتعلق بالقانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية ، أشار وفده إلى أن المسؤولية عن الفائدة ، واتمام التحويلات الدائنة ، والإلغاء ، وغيرها من المسائل القانونية المحددة ، للتدليل على ما تتسم به مناقشات اللجنة من كفاءة مهنية وطابع موضوعي وعلى ما يمكن أن يكتسيه عمليا القانون النموذجي من أهمية اقتصادية إذا ما اعترفت به الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وطبقته على نطاق واسع . ومن الطبيعي أنه نظرا لتعقيد المسألة ، وتضارب مصالح الأوساط الاقتصادية والتجارية المشاركة ، واختلاف التقاليد القانونية للدول المتعاونة في القانون النموذجي ، يصعب التوصل إلى حل يقبله الجميع . ويأمل وفده في أن تكون اللجنة قد نجحت في استحداث قواعد شفافة بصورة كافية ، وتقبلها المصارف وزبائنها ، وتنسجم مع المبادئ القانونية العامة للدول المشاركة . وعليه ، فسيكون من دواعي سروره أن تؤيد اللجنة السادسة والجمعية العامة بكامل هيئتها التوصية الواردة في الفقرة ٨٢ من تقرير اللجنة .

(السيد مارتنس ، ألمانيا)

٥٣ - وتؤيد ألمانيا الدليل القانوني لصفقات التجارة المكافئة الدولية ، وفي الوقت ذاته ، فمع أن التجارة المكافئة تمثل نسبة كبيرة من التجارة الدولية ، إلا أنها تنطوي على بعض المساوئ .

٥٤ - وفيما يتعلق بالمشاكل القانونية المتأصلة في التبادل الالكتروني للبيانات في التجارة الدولية ، فقد أشارت اللجنة بالفعل إلى أن من الضروري أن تقوم مختلف المنظمات الدولية المعنية بهذه المشاكل بتنسيق أنشطتها بغية تلافي الازدواج في الجهود .

٥٥ - وقد طلبت الجمعية العامة ، في الفقرة ٣ من قرارها ٥٦/٤٦ باء ، إلى اللجنة ترشيد عملها . ويشاطر وفده اللجنة مخاوفها من إمكانية تحقيق وفورات في التكاليف بجدولة دورات متعاقبة للأفرقة العاملة . وقبل كل شيء ، ينبغي للجنة أن تقرر ما إذا كان المؤتمر ونتائجه لم تؤد بحد ذاتها إلى استعراض برنامج العمل ومن ثم إتاحة تحقيق وفورات في التكاليف . وقد وُجهت بالفعل نداءات إلى اللجنة وأفرقتها العاملة لاستعراض جداول أعمالها وبرامج عملها في ضوء التغييرات اللاحقة . ويرى وفده أن من الممكن مواصلة ترشيد عمل اللجنة ، ولو أنه يجب توخي العناية في عدم المساس بكفاءتها .

٥٦ - إن اللجنة هي المحفل الدولي الوحيد الذي يتناول بأعلى مستوى من الكفاءة مسائل التجارة الدولية التي تتمثل فيها جميع المناطق في العالم . وإن شهرتها بوصفها مؤسسة محايدة ونزيهة لوضع قانوني تجاري موحد لعالم الغد تنبع من مبدأ اتخاذ القرارات بتوافق الآراء . وستحافظ اللجنة على هذه الشهرة إذا واصلت العمل بنفس الروح .

٥٧ - السيد شاتورفيدي (الهند) : قال إن بلده ، الذي هو عضو في اللجنة منذ إنشائها في ١٩٦٦ ، كان دائما شديد الاهتمام بعملها الواسع الممتاز في التنسيق والتوحيد التدريجيين للقانون التجاري الدولي . وأبرز ما اتسمت به الدورة الخامسة والعشرون للجنة الفراغ من نصين رئيسيين هما مشروع القانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية والدليل القانوني لصفقات التجارة المكافئة الدولية ، فضلا عن مؤتمر القانون التجاري الدولي حول موضوع القانون التجاري الموحد في القرن الحادي والعشرين ، الذي كان انعقاده بمثابة مساهمة من اللجنة في أنشطة عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي .

٥٨ - أما القانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية ، الذي ينطبق على الحالات التي يكون فيها البنك المرسل والبنك المتلقي في دول مختلفة ، فلا يتناول التحويلات المدينة . والقصد من القانون النموذجي هو أن يستعمله المُشرّعون الوطنيون ، ومع أنه يقتصر على التحويلات الدائنة الدولية إلا أن من الممكن لدولة ما أن تطبقه على التحويلات الدائنة المحلية التي تخضع للقانون المحلي

(السيد شاتورفيدي ، الهند)

ذي الصلة بالمعاملات المصرفية ، وربما يؤدي إدراج القانون النموذجي في أي نظام محلي إلى اضطراب الممارسات والأعراف المصرفية القائمة في كل بلد . وأعرب مندوبون من بلدان نامية عديدة عن القلق في هذا الصدد لأنه لم يتم تضمين القانون النموذجي كفـــالات مناسبة نظرا لعدم توفر دعم كاف .

٥٩ - وقد أُعد الدليل القانوني لصفقات التجارة المكافئة الدولية مع العلم بأن الأطراف العاملة في التجارة المكافئة ربما تفتقر إلى المعرفة والخبرة القانونية ذات الصلة ، وأنه نتيجة لذلك ربما لا تجد حلولا تعاقدية مثلى للقضايا القانونية التي يمكن أن تنشأ في صفقات التجارة المكافئة . وتنشأ هذه القضايا خاصة عن حقيقة هي أن صفقات التجارة المكافئة هي صفقات مركبة تشتمل على توريد السلع في اتجاهين ، وأن هناك رابطة تعاقدية بين المبيعين ، وأن صفقات التجارة المكافئة كثيرا ما تتضمن إلتزامات من جانب الأطراف بالدخول في عقود أخرى . وبوجه عام لا تتضمن التشريعات الوطنية أحكاما تقتصر على التجارة المكافئة . ويمكن أن تؤثر الصعوبات القانونية في هذا المجال تأثيرا ضارا على الأطراف من البلدان النامية وكذلك من البلدان المتقدمة صناعيا ، وخاصة إذا لم تعمل بانتظـــام فـــي التجارة المكافئة . ويأمل وفده في أن يكـــون الدليل القانوني مفيدا خاصة للبلدان النامية ، التي ما فتئت تواجه صعوبات في ميزان المدفوعات . ومن المأمول أن يساعد الدليل القانوني في وضع صك قانوني دولي بشأن التجارة المكافئة التي أخذت تكتسي أهمية باطراد .

٦٠ - وبناء على دعوة من اللجنة ، اشتركت بلدان عديدة في مؤتمر القانون التجاري الدولي للنظر في المنجزات المحققة في التوحيد والتنسيق التدريجيين للقانون التجاري الدولي خلال الـ ٢٥ سنة الماضيـــة ، وفي الاحتياجات التي يمكن توقعها في الـ ٢٥ سنة القادمة . وتعتقد الهند أنه ينبغي للجنة ، نظرا لعضويتها العالمية وولايتها العامة بوصفها الهيئة القانونية الأساسية داخل منظومة الأمم المتحدة في ميدان القانون التجاري الدولي ، أن تضع معايير وقواعد قانونية بشأن استعمال التبادل الالكتروني للبيانات الذي أصبح متزايد الأهمية .

٦١ - وأخيرا ، يقدر وفده كل التقدير العمل المفيد الذي تقوم به اللجنة في تقديم التدريب والمساعدة في ميدان القانون التجاري الدولي ، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية ، ويؤيد جهودها الرامية إلى مساعدة البلدان النامية على الاشتراك في اجتماعات اللجنة وأفرقتها العاملة المختلفة .

٦٢ - الآنسة بوم (الكاميرون) : لاحظت أن اللجنة أحرزت تقدما كبيرا في النهوض بولايتها ، لأنها فرغت خلال الدورة الأخيرة من عملها بشأن التحويلات الدائنة الدولية وصفقات التجارة المكافئة الدولية ، فاعتمدت في الحالة الأولى مشروع القانون النموذجي وفي الحالة الأخيرة مشروع الدليل القانوني ، وكلاهما قُدما إلى الجنة السادسة لإقرارهما .

(الآنسة بوم ، الكاميرون)

٦٣ - ومشروع القانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية هو ثالث صك قانوني للمدفوعات الدولية يضعه الفريق العامل منذ اتفاقية الأمم المتحدة بشأن السفاتج (الكمبيالات) الدولية والسندات الإذنية الدولية والدليل القانوني للتحويلات الالكترونية للأموال الذي وضعته اللجنة . وإن الدليل القانوني لصفقات التجارة المكافئة الدولية يستكمل الدليل القانوني لصياغة العقود الدولية لتشييد المنشآت الصناعية .

٦٤ - وفيما يتعلق بصياغة القانون النموذجي للإشتراء فليس من شك في أن التقدم المحرز خلال آخر دورة للفريق العامل المعني بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد سيسمح للجنة بدراسة وإقرار النص النهائي - فضلا عن التعليقات ذات الصلة الرامية إلى مساعدة الدول على إعداد تشريعات تستند إلى القانون النموذجي - خلال الدورة التي ستعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٣ .

٦٥ - ويأمل وفدها أن الفريق العامل المعني بالممارسات التعاقدية الدولية سيوافق ، بعد الفراغ من قراءته الثانية لمشاريع المواد التي تم النظر فيها بالفعل ، على نص نهائي لمشروع القانون الموحد بشأن الكفالات وخطابات الاعتماد الضامن يقبله الجميع .

٦٦ - واعتمدت اللجنة ، بغية ضمان تفسير وتنفيذ موحد للصكوك التي تقترحها ، نظاما لتجميع ونشر المعلومات عن مقررات المحاكم وقرارات التحكيم . ويأمل وفدها أن يتيح هذا النظام تلافي التفسيرات المتناقضة من جانب مختلف المحاكم وهيئات التحكيم ، إذ أنها تقلل من القيمة القانونية للنصوص المعتمدة .

٦٧ - وتعلق الكاميرون ، بوصفها بلدا ناميا ، أهمية كبرى على أنشطة اللجنة في ميدان التدريب والمساعدة . ولهذا السبب ، يسرها قرار اللجنة في ١٩٨٧ إعطاء أولوية أكبر لهذه الأنشطة مما كانت تحظى به في الماضي ، وقرار الأمانة العامة أيضا تنظيم حلقات دراسية وندوات أو المشاركة في رعايتها ، وخاصة من أجل البلدان النامية .

٦٨ - وفي ١٩٩١ استضافت الكاميرون ، التي هي عضو في اللجنة منذ ١٩٨٩ ، حلقة دراسية إقليمية عن القانون التجاري الدولي ، وهي تهتم إهتماما خاصا بأنشطة اللجنة . ولكنها ، شأنها شأن البلدان النامية الأخرى ، لا تستطيع أن تضمن حضور خبرائها في جميع اجتماعات اللجنة وأفرقتها العاملة . ولذلك ترحب خاصة باقتراح أمانة اللجنة تقديم المساعدة ، لهذا الغرض ، إلى البلدان النامية الأعضاء في اللجنة ، وبتقرير الأمين العام حول الموضوع (A/46/349) .

(الآنسة بوم ، الكاميرون)

٦٩ - وبالرغم من الطالع الجديد لقرار الجمعية العامة ٥٦/٤٥ باء في هذا الموضوع ، فإن وفده متأكد من أن باستطاعة الجمعية إيجاد حل ملائم للمشكلة أثناء دورتها الحالية .

٧٠ - وكان أهم حدث في الدورة الخامسة والعشرين للجنة هو إنعقاد مؤتمر القانون التجاري الدولي ، وهو أول مؤتمر من نوعه ينعقد تحت رعاية اللجنة . ونجاح المؤتمر هو دليل آخر على حيوية وكفاءة أمانة اللجنة .

٧١ - استأنف رئاسة اللجنة السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) .

٧٢ - السيد دروشيوتيس (قبرص) : أعرب عن موافقته على ممارسة اللجنة السادسة النظر في تقرير اللجنة بوصفه أول بند من بنودها الموضوعية . ورحب بإعتماد اللجنة للقانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية والدليل القانوني لصفقات التجارة المكافئة الدولية ، وعقد مؤتمر القانون التجاري الدولية الذي يمثل حدثا هاما خلال الأسبوع الأخير من دورتها .

٧٣ - وأضاف أن القانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية الذي وضعته اللجنة يساهم مساهمة هامة في إنشاء إطار قانوني موحد ينطبق على التحويلات الدائنة الدولية ، الالكترونية والمستندية منها ، ومن المأمول أن توليه الدول إعتبارا لدى سنّ أو تنقيح قوانينها حول الموضوع . وفيما يتعلق بالدليل القانوني ، يجري قسط كبير من نشاط التجارة المكافئة فيما بين البلدان النامية ، ومن شأن هذا الدليل أن يساعد مساعدة هامة الأطراف في إقامة علاقات تعاقدية منصفة ومتوازنة . ومن المأمول أن يجري توزيع الدليل على نطاق واسع وترويجه .

٧٤ - ورحب بكون اللجنة توشك على الفراغ من عملها بشأن الاشتراء ، وأعرب عن الأمل في أن يكون أمام اللجنة في دورتها القادمة مشروع قانون نموذجي لإنجازه واعتماده .

٧٥ - ورحب أيضا بإقامة نظام لجمع المعلومات عن مقررات المحاكم وقرارات التحكيم المتعلقة بنصوص وضع المعايير المنبثقة عن عمل اللجنة ، وقال إنه يتطلع إلى نشر المجموعة الأولى من خلاصات مقررات المحاكم .

٧٦ - وأعرب عن التقدير للجهود التي تبذلها اللجنة في تنسيق عملها مع المنظمات الأخرى ، إذ أن دورها التنسيقي هو عنصر أساسي في توحيد وتنسيق القانون التجاري الدولي . وفي هذا الصدد ، شدد على التعاون المثمر بين اللجنة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الافريقية التي قبرص عضو فيها .

(السيد دروشيوتيس ، قبرص)

٧٧ - ومن دواعي سرور وفده أن يلاحظ التطورات المشار إليها في تقرير اللجنة فيما يتعلق بحالة الاتفاقيات التي أعدتها اللجنة ، مما يدل على زيادة مطردة في قبول الدول للنصوص القانونية التي تعدها اللجنة .

٧٨ - كما أعاد تأكيد أهمية عمل اللجنة في التدريب والمساعدة ، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية . ويسره أن يلاحظ أن الأمانة العامة تزيد من تكثيف جهودها لتنظيم حلقات دراسية وندوات عن القانون التجاري الدولي أو المشاركة في رعايتها ، وشكر البلدان التي استضافت الحلقات الدراسية والندوات ، فضلا عن البلدان التي قدمت مساهمات مالية في سبيل تمويلها . أما قبرص فساهمت مرة أخرى في ١٩٩٢ في تمويل هذه الأنشطة .

٧٩ - ويؤيد وفده تماما منح مساعدة سفر لأقل البلدان نموا الأعضاء في اللجنة ، ويتفق مع الآراء والاستنتاجات حول هذا الموضوع التي أعربت عنها اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين .

٨٠ - السيد أبو المجد (مصر) : قال إن بلده ، بوصفه عضوا في اللجنة ، يتابع بإهتمام شديد جهودها الرامية إلى توحيد القانون التجاري الدولي بإعداد قوانين نموذجية وغيرها من الصكوك القانونية لتيسير التجارة الدولية . وإن عمل اللجنة في الـ ٢٥ سنة الماضية جدير بالثناء والتشجيع .

٨١ - وقد انضم بلده إلى جميع الاتفاقيات والإتفاقات التي أعدتها اللجنة أو صدّق عليها . وفضلا عن ذلك ، فإن بلده بصدد إقرار تشريع بشأن التحكيم التجاري يستند إلى القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي الذي وضعته اللجنة .

٨٢ - ولا بد من التأكيد أيضا على أن فراغ اللجنة من إعداد مشروع قانونها النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية يشكل خاتمة ملائمة لعملها بشأن الموضوع خلال ٢٥ سنة ، إذ أن القانون النموذجي سيساعد مساعدة كبيرة العديد من الدول التي تفتقر إلى تشريعات وطنية حول الموضوع كما سيساهم في توحيد النظم المستقلة التي تعالجه .

٨٣ - كما فرغت اللجنة أيضا ، خلال دورتها الخامسة والعشرين ، من مشروع دليلها القانوني لصفقات التجارة المكافئة الدولية ، وهو إنجاز هام في ضوء العدد الضخم من هذه الصفقات التي تجري في التجارة الدولية . ويأمل وفده في أن يؤدي استعمال الدليل إلى تحسين احتمالات صمود البلدان النامية وشركاتها في المنافسة في الأسواق الدولية وذلك بتذليل العقوبات والصعوبات التي تواجهها .

(السيد أبو المجد ، مصر)

٨٤ - وهو يرحب بالاهتمام الذي وجهته اللجنة إلى التدريب والمساعدة ، إذ أن ذلك يشكل جزءا حيويا من عملها . ولئن كان يرحب بجهود اللجنة الرامية إلى تنظيم دورات تدريبية وحلقات دراسية في حدود مواردها المالية ، يعرب عن الأمل في أن يقدَّم لها دعم أكبر مع تزايد إدراك البلدان لأهمية النصوص القانونية التي تعدها اللجنة ، والتي يتوقف تنفيذها على وجود رجال قانون مُعدّين لاستعمالها .

٨٥ - وقد قدم انعقاد مؤتمر اللجنة بشأن القانون التجاري الدولي مساهمة بارزة في عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي وأتاح لكثير من المحامين ، والأساتذة ، والقضاة المتخصصين في القانون الدولي فرصة ممتازة لتحليل إمكانيات توحيد القانون التجاري الدولي .

٨٦ - ويساور وفده القلق لأن اشتراك عدد أقل من الدول في عمل اللجنة وأفرقتها العاملة يمكن أن يعني أن النصوص التي تعدها لا تعكس جميع النظم القانونية . ولكي تنهض اللجنة بفعالية بمهمتها في توحيد القانون التجاري الدولي فلا بد من مشاركة أكبر عدد ممكن من الدول مشاركة نشطة ومتواصلة في إعداد هذه النصوص . ومع أنه يدرك عدم كفاية الموارد المالية للجنة ، إلا أنه يرى أن نتائج عملها تتأثر بدرجة اشتراك الدول في هذا العمل . وهو واثق من أن اللجنة ستبحث الوسائل الكفيلة بزيادة هذا الاشتراك .

٨٧ - السيد حماي (الجزائر) : قال إن استعراض تقرير اللجنة يشكل دائما تجربة مرضية للغاية نظرا لنوعية عمل اللجنة ، والتقرير عن دورتها الخامسة والعشرين لا يخرج عن هذه القاعدة . وقد ثبت مرة أخرى أن اللجنة هي الهيئة القانونية الرئيسية في الأمم المتحدة في مجال القانون التجاري الدولي .

٨٨ - وقد اعتمدت اللجنة ، في دورتها الأخيرة ، نصوصا هامة مثل القانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية والدليل القانوني لصفقات التجارة المكافئة الدولية ، كما فعلت الشيء الكثير لتيسير التجارة الدولية إذ أوصت باستعمال مصطلحات التجارة الدولية لعام ١٩٩٠ بالصيغة التي نقحتها بها غرفة التجارة الدولية .

٨٩ - وفيما يتعلق بمسألة التدريب ، تجدر الإشارة مع الارتياح إلى أن اللجنة تعتزم تكثيف جهودها الرامية إلى تنظيم مزيد من الحلقات الدراسية والندوات عن التجارة الدولية ، وخاصة من أجل البلدان النامية .

(السيد حماي ، الجزائر)

٩٠ - ومن دواعي الارتياح أيضا أن اللجنة نظمت مؤتمرا بشأن القانون التجاري الدولي كمساهمة منها في أنشطة عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي ، بغرض النظر في منجزات الـ ٢٥ سنة الماضية واحتياجات الـ ٢٥ سنة القادمة . ومع ذلك ، يشق عليه أن يلاحظ أن ٧٥ في المائة من المشتركين هم من البلدان المتقدمة النمو ، في حين أن القارة الافريقية ، مثلا ، لم تتمثل إلا بخمسة مشتركين . ولا يعود انخفاض تمثيل البلدان النامية إلى عدم الاهتمام بل هو نتيجة مباشرة للافتقار إلى الأموال . ثم إن هذا التمثيل المنخفض ليس حالة منعزلة بل ، على العكس من ذلك ، واقعة ثابتة في جميع أنشطة اللجنة . ومن المأمول إذن أن تنظر اللجنة بعين العطف إلى المسألة ، آخذة في اعتبارها أحكام قرار الجمعية العامة ٥٦/٤٦ باء وتقرير الأمين العام المتصل بالموضوع (A/47/454) ، وأن تقدم توصية إلى الجمعية للإذن باتخاذ الخطوات اللازمة للسماح لممثلي البلدان النامية بالاشتراك بفعالية في عمل اللجنة وأفرقتها العاملة .

٩١ - السيد ياماموتي (اليابان) : قال إن اللجنة ، الذي يشترك بلده في عملها بنشاط ، قدمت مساهمات قيمة في ميدان الصفقات التجارية الدولية . وتعود منجزات اللجنة الممتازة ، بقدر ليس باليسير ، إلى أنها تقوم بعملها من وجهة نظر قانونية وتقنية بحت .

٩٢ - وفيما يتعلق بمشروع القانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية ، هناك اتجاه متزايد نحو استعمال هذه التحويلات بدلا من الحوالات أو الشيكات في الصفقات التجارية الدولية ، ولكن هناك قوانين ضئيلة لتنظيم التحويلات الدائنة ، وكثيرا ما تكون المراكز القانونية للحكومات غير متوافقة . وعليه فإن اعتماد القانون النموذجي سييسر الصفقات التجارية الدولية ويعزز مركز اللجنة بوصفها الهيئة الرئيسية في المجهود الرامي إلى توحيد القانون الخاص .

٩٣ - وفيما يتصل بمشروع الدليل القانوني لصفقات التجارة المكافئة الدولية ، فإنه يحدد مشاكل شتى ويقترح على العاملين في هذه الصفقات سبلا لحلها .

٩٤ - ويعمل الفريق العامل المعني بالممارسات التعاقدية الدولية على وضع قانون موحد للكفالات وخطابات الاعتماد الضامن . وينبغي صياغة القانون الموحد صياغة تكفل توازن المصالح المتضاربة للأطراف المعنية ، كما ينبغي خاصة النظر بعناية في مشاريع المواد المتعلقة بالاختصاص وبتدابير المحاكم المؤقتة .

٩٥ - وأخيرا يرحب وفده بإنجاز العمل حول مشروع القانون النموذجي للاشتراء الذي سيتواصل النظر فيه في الدورة القادمة للجنة ، وبانعقاد مؤتمر القانون التجاري الدولي الذي أتاح فرصة لمناقشة الانجازات في السنوات الماضية وتخطيط العمل مستقبلا بشأن توحيد القانون الدولي الخاص .

٩٦ - السيد دي سارام (سري لانكا) : قال إن تقرير اللجنة يتناول أساسا مسألتين : الأولى هي وصف العمل الموضوعي الذي تقوم به اللجنة في تنسيق وتوحيد القانون التجاري الدولي ، والثانية هي الإعراب عن حرص شديد على عدم إدخار أي جهود لزيادة التوعية بعملها ، وبرامجها ، والنصوص التي تعدها .

٩٧ - وكمثال على الحالة الأولى ، فقد تم الآن إنجاز القانون النموذجي للتحويلات الدائنة الدولية والعمل المتعلق بمشروع الدليل القانوني لصفقات التجارة المكافئة الدولية ، ومشروع القانون النموذجي للاشتراء ، ومشروع قانون موحد للكفالات وخطابات الاعتماد الضامن . ونظرا للطابع المتخصص للموضوع ، ليس هناك شئ كثير يمكن قوله في هذا المجال سوى الإشارة إلى أن عمل اللجنة يسير سيرا سريعا وحسنا . وربما يكون من المفيد لو أن النصوص التي تعدها اللجنة صاحبتها في كل حالة تعليقات أو مذكرات تفسيرية من شأنها أن تيسر النظر فيها من جانب غير المطلعين على عمل الأمم المتحدة .

٩٨ - ويعكس تقرير اللجنة أيضا حرص اللجنة الشديد الذي له ما يبرره - والذي تشارك فيه اللجنة السادسة دون شك - على وجوب بذل كل المساعي ، في حدود الموارد المالية المتاحة ، لتوسيع دائرة الذين يدركون عمل اللجنة إدراكا موضوعيا كافيا . وعلى سبيل المثال ، تجدر الإشارة إلى تأييد اللجنة ونشرها لمصطلحات التجارة الدولية لعام ١٩٩٠ التي نقحتها غرفة التجارة الدولية ، وتحديد المراسلين الوطنيين ، والحلقات الدراسية المعقودة ، ومجموعات السابقات القانونية ، والتنسيق مع الهيئات الأخرى العاملة في مسائل القانون التجاري الدولي .

٩٩ - وينبغي للجنة السادسة دراسة إمكانية إتاحة وقت أكثر في دوراتها القادمة من الجلسات الثلاث المخصصة حاليا لاستعراض تقرير اللجنة .

١٠٠ - السيد مونتيس دي أوكا (المكسيك) : قال إن من القضايا التي دار حولها أكثر نقاش في اللجنة قضية الانخفاض النسبي لاشتراك البلدان النامية في اجتماعات اللجنة وأفرقتها العاملة . فالمساعدة المالية لها قيمة لا تقدر في التخفيف من هذه المشكلة . وربما يكون من المفيد أيضا استقصاء الأسباب التي تحمل الخبراء على المشاركة مشاركة جادة وإيجابية في عمل اللجنة . ولعل هذه الأسباب ، في حالة رئيس اللجنة ، هي أسباب مهنية . وهو يفهم أن رئيس اللجنة نفسه على استعداد لمشاركة أعضاء اللجنة في معرفته وخبرته .

١٠١ - وعلاوة على ذلك ، يقترح وفده ، شأنه شان الوفود الأخرى ، بذل الجهود لعقد مؤتمر للقانون الدولي العام على غرار مؤتمر اللجنة بشأن القانون التجاري الدولي . ومن شأن إصدار نتائج مؤتمر القانون التجاري الدولي ونشرها في حينها أن يكون مفيدا للسماح لرجال القانون الدوليين بالاستفادة منها استفادة كاملة .

١٠٢ - السيد اباسكال زامورا (رئيس لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي) : شكر أعضاء اللجنة على ما أبدوه من عناية واهتمام بالتقرير وبالمقترحات المطروحة عليهم للتعاون . واسترعى الانتباه إلى عمل الأمانة ، الذي يسمح للجنة بمواصلة انجاز عمل يتسم بكفاءة بالغة بشان القانون التجاري الدولي .

١٠٣ - وفيما يتعلق بمؤتمر القانون التجاري الدولي ، الذي هو موضوع لقسط كبير من الاهتمام ، أوضح أن الغرض من هذا الاجتماع لم يكن الخلوص إلى استنتاجات نهائية بل قبل كل شيء تلقي اقتراحات ناجعة يمكن النظر فيها في الدورات القادمة عن إعداد برنامج العمل . ومن المعتزم نشر البيانات الملقاة في المؤتمر بوصفها نشرة رسمية من منشورات الأمم المتحدة .

١٠٤ - وأخيرا ، وردا على ممثل المكسيك ، قال إن خبرة فريق اللجنة وتفانيه في سبيل القانون التجاري الدولي قد صقل إلى حد كبير خبرته هو في هذا الميدان . وهو على اقتناع بأنه ينبغي للخبراء في هذا المضمار عرض خدماتهم لمساعدة البلدان على السير قدما في سن التشريعات الكفيلة بتذليل العقبات أمام التجارة ، وإتاحة فرصة للبلدان لدخول مجال التجارة الدولية ، وتوفير الثقة والأمن للأطراف المعنية . وتدل خبرته هو على أنه يمكن أن تهتم البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء بهذه المهمة على قدم المساواة . وفيما يتعلق بطلب ممثل المكسيك ، فليس لديه أي اعتراض على مشاطرة الآخرين خبرته ، والرد على أي أسئلة قد يطرحها أعضاء اللجنة في اجتماع غير رسمي يعقد لهذا الغرض .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠